

نحو تنويع للاقتصاد الجزائري

من أجل عمالة لائقة ومستدامة

خديرة أسامة أستاذ الاقتصاد بجامعة معسكر

علي دحمان محمد أستاذ الاقتصاد بجامعة عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية

ملخص:

redirect the national economy under walk towards the market economy and the adoption of liberalization policies in response to the demands of globalization, and with achievement in 2014 are Algeria carried out three economic programs for economic recovery first, and then to support economic growth have been adopted since 2001, the programs have had a clear impact in the transfer of Algeria to an emerging economic Africa and the Middle East, power in the north especially as it joy reserves exchange mission is on the outskirts of 200 billion countries U.S., supported by natural resources especially hydrocarbons such, it is the fourth largest producer of crude oil in Africa and the sixth largest producer of natural gas in the world and the second supplier to Europe after Russia energy, as well as resources other natural untapped fully.

We will try through this intervention should aim to highlight the most important changes in the Algerian economy over two decades focusing particularly on programs of rehabilitation and economic growth extended to until 2014, trying to answer the dilemma following: Are economic programs adopted in Algeria have had a clear impact in bringing profound changes and make a real economic take-off ensure its sustainable economic development?

Key words: market economy, economic reform, economic growth, the Algerian economy, five-year programs.

مقدمة:

بدرجات متفاوتة وحسب المراحل التاريخية المعتمدة، كان الشغل دائما محل اهتمام كبير للمجتمع تمحورت ومازالت تتمحور حوله رهانات حاسمة خاصة فيما يتعلق بالاستقرار والتماسك الاجتماعيين. وضمن حماس فياض تابع من العزة والوطنية، كان للجزائر المستقلة طموح مشروع في القضاء على الشبح العريق للبطالة ونقص التشغيل المزمين المتعاشين مع

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي، والتوجه نحو اقلع اقتصادي حقيقي بعد سنوات غلبت عليها افرازات تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية، جاءت بموجب دستور الانفتاح السياسي والاقتصادي لسنة 1989، وهذا ما ألزمها وضع استراتيجية شاملة لتعميق الإصلاح الاقتصادي بهدف تصحيح الاختلالات، وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني في ظل السير نحو اقتصاد السوق، وتبني سياسات التحرير استجابة لمطالبات العولمة.

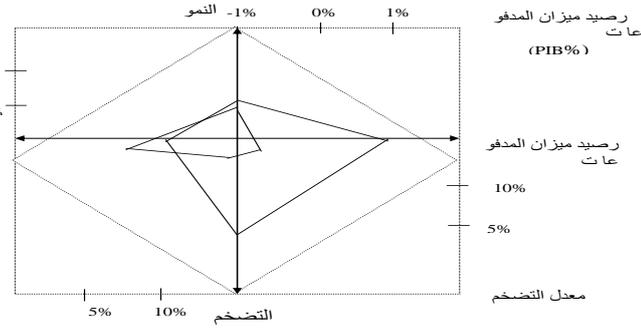
ومع بلوغ سنة 2014، تكون الجزائر نفذت ثلاثة برامج اقتصادية للإنعاش الاقتصادي أولا ثم لدعم النمو الاقتصادي اعتمدت منذ سنة 2001، وهي برامج كان لها الأثر الواضح في نقل الجزائر الى قوة اقتصادية ناشئة في شمال افريقيا والشرق الأوسط، خاصة وأنها تمتعتها باحتياطات صرف مهمة هي على مشارف 200 مليار دولار أمريكي، مدعمة بمواردها الطبيعية خاصة المحروقات منها، فهي رابع أكبر منتج للنفط الخام في إفريقيا وسادس أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، وثاني ممون لأوروبا بعد روسيا بالطاقة، فضلا عن الموارد الطبيعية الأخرى غير المستغلة بشكل كامل.

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية أن نستهدف ابراز أهم التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري على مدى عقدين كاملين، ناصبي اهتمامنا خاصة على برامج الانعاش والنمو الاقتصادي الممتدة الى غاية 2014، ساعين في ظل ذلك للإجابة عن الاشكالية التالية: هل البرامج الاقتصادية المعتمدة في الجزائر كان لها الأثر الواضح في احداث تغيرات عميقة وإحداث اقلع اقتصادي حقيقي يضمن لها تنمية اقتصادية مستدامة؟

الكلمات الدالة: اقتصاد السوق، الإصلاح الاقتصادي، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، البرامج الخماسية.

Résumé

Algeria is among the countries that seek to integrate into the global economy and the trend towards off real economic After years dominated by secretions shifts political, social and economic came under the Constitution of political and economic openness for the year 1989, and this is what prayer is a comprehensive strategy to deepen economic reform in order to correct the imbalances and



Source: Jaque Muller et autres, économie manuel d'application, Paris : DUNOD, 3ème éd, 2

اتفقت جل النظريات على أن سياسة الإنفاق الرشيدة هي التي تعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق النمو الاقتصادي.
- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار التضخم.
- تحقيق العمالة الكاملة (مكافحة البطالة).
- تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات

ثانياً. إشكالية الإنفاق العام في الجزائر

يعتبر الإنفاق العام الركيزة الأساسية في السياسات المالية التي تعتمد عليها الدولة الجزائرية لبلوغ أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالجزائر تعتمد على السياسة الإنفاقية ليس اختياراً عشوائياً هكذا، وإنما لما تفرضه الظروف والعوامل التي يتصف بها الاقتصاد الجزائري. وعمدت الدولة الاعتماد على هذه السياسة لما توفر من ارتياح لدى الرأي العام. ويمكن إعطاء بعض العوامل الموضوعية التي ساهمت في ارتفاع الإنفاق العام في الجزائر كما يلي:

- ارتفاع أسعار البترول.
- الفوائض المالية المتوفرة.
- المشاريع المبرمجة سنوياً في المخططات الإنفاقية التنموية.
- المناصب المالية المفتوحة سنوياً.
- ارتفاع قيمة الواردات السلعية.
- ضعف الإنتاج الوطني المحلي.
- ضعف مساهمة القطاع الخاص في الجزائر وبالتالي انتقال كل الأعباء على عاتق القطاع العام.
- التضخم الناتج عن ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج.
- ضعف الأسواق و لمؤسسات المالية في الاقتصاد الجزائري يجعل الجزائر تعتمد على الإنفاق العام لبلوغ أهدافها الاقتصادية، المالية والاجتماعية.

لقد ساهمت كل هذه العوامل في ارتفاع وتزايد حجم الإنفاق العام في الجزائر، وهذه الزيادة انحصرت بمعدلها بالنسبة PIB ما بين 28.9% و 39.1%، وكان هذا الارتفاع المسجل سببه كذلك الاستثمارات العمومية المبرمجة في هذه الفترة، حيث ارتفعت النفقات الاستثمارية بنسب متفاوتة، حيث وصلت نسبتها في الفترة 2010/2001 إلى ما يقارب 35% من مجموع النفقات العامة. ونخص بالذكر برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 و 2005-2009 و كذا البرامج التنموية التي تدعمت بها الحياة الاقتصادية في الجزائر كمخطط دعم النمو والبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي، وبالتالي كان للحكومة الجزائرية نظرة إنفاقية هدفها النهوض بالتنمي بالاقتصاد الجزائري.

ثالثاً. تطور قطاع التشغيل في الجزائر

الاستعمار والتخلف التاريخي الناجم عنه.

إن جميع برامج التنمية المتعاقبة التي لم يكن بإمكانها التنصل من هذه المهمة اللازمة، فقد برأتها مكانة مرموقة ضمن أهدافها لكن بحدّة متباينة تختلف حسب اختلاف الفترات المعتبرة وضخامة الضغوط التي تصطدم بها. وهكذا، سجلت البطالة تراجعاً معتبراً خلال عشرينين في ظل سياسة الاستثمار المكثف الذي شجعت الدولة

وإذا كان التشغيل الكامل سواء في المقاربات المذهبية أو في برامج التنمية، يبدو أنه رتب ضمن أوامير الماضي، وعلى الرغم من التحولات الجوهرية التي سجلها سوق العمل، تبقى مسألة ترقية الشغل إحدى الانشغالات الكبرى للساعة، حتى أصبحت تشكل المؤشر الملائم للخروج من الأزمة في هذا الطرف الخاص المتمم بضعف النمو بعد فترة طويلة من الركود. وعلى هذا الأساس فإن إشكالية الأساسية التي انطلقنا منها والتي تحدد ساحة البحث والنقاش تتعلق بالنسائل التالية: ما هي أهم الاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر للحد من ظاهرة البطالة؟ وإلى أي مدى ساهمت البرامج الاستثمارية في خلق مناصب للشغل؟

إن الإجابة على هذه الإشكالية تطلبت منا التطرق إلى المحاور التالية:

النفقات العامة كأداة مفضلة لتجسيد أهداف السياسة الاقتصادية.

إشكالية الإنفاق العام في الجزائر

تطور قطاع التشغيل في الجزائر.

أبعاد تطبيق البرامج التنموية في القضاء على البطالة.

أولاً. النفقات العامة كأداة مفضلة لتجسيد أهداف السياسة

الاقتصادية

يشكل الإنفاق العام باعتباره سياسة اقتصادية الأداة المفضلة في يد الدولة لتحقيق الأهداف المرجوة، ومنها أهداف السياسة الاقتصادية وهي متعددة، وقد جمعها الاقتصادي KALDOR في أربعة أهداف نهائية ضمن ما يعرف بالمربع السحري وذلك وفق ما يبينه الشكل البياني الموالي "1":

1- بن عزة محمد، البرامج التنموية وإشكالية تحقيق نمو اقتصادي وترقية سوق الشغل، في إطار الملتقى الموالي، رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري، 4-5/ 2014/03 ص 05.

يستجيب وحجم الكلب المتزايد على الشغل في الجزائر ،ويمكن حصر أهم هذه الأجهزة فيما يلي:

أ. آليات وأجهزة دعم التشغيل في الجزائر: إن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل استلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وذلك من خلال وضع مجموعة من الهياكل بما

الجدول (01): الوكالات الوطنية المتخصصة في دعم وترقية التشغيل

الهيئات	الوصاية	المهام	الفئات و الأشخاص المعنيين	الأجهزة
-الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM التي أنشأت عام 1990	وزارة التشغيل والتضامن الوطني	- ضبط سوق العمل - تنفيذ برامج خاصة بالتشغيل	كل طالبي مناصب شغل	
-وكال التنمية الاجتماعية أنشأت عام 1996 (ADS)	وزارة التشغيل والتضامن الوطني مصالح رئاسة الحكومة	-إعانة السكان المحرومين - ترقية و تطوير التشغيل	- الأشخاص بسن 60 فما أكثر بدون مداخيل - الأشخاص القادرين على العمل بدون مداخيل - الجامعيين والتقنيين الساميين الباحثين عن أول منصب شغل	- المنحة الجزافية للتضامن 1000 دج - تعويض النشاط ذو المنفعة العامة 3000 دج - قرض ما قبل التشغيل 4500 دج - القروض المصغرة: -أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة. - برنامج التنمية الجموعية. - الخلايا الاجتماعية الجوارية.
-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ 53 فرع جهوي أنشأ عام 1996	- مصالح رئاسة الحكومة وزارة التشغيل والتضامن الوطني.	-الإعانة على إنشاء النشاط بالنسبة للشباب العاطل عن العمل.	-طالبي مناصب الشغل سنهم بين 19 - 35 سنة مع إمكانية التوسيع لذوي 40 سنة	- المؤسسة المصغرة التي تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج.
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 1994	-وزارة العمل و التضامن الاجتماعي	-إدماج العاطلين على العمل الذين يستفيدون من التأمين على البطالة	- العاطلين من 35-50 سنة المسجلين منذ 6 أشهر على الأقل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل. - المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	-مركز البحث حول التشغيل. -مركز إعادة العمل المستقل. -التكوين -تغيير النشاط. -تمويل إنشاء النشاطات بـ 5 ملايين دج كحد أقصى.
-الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل جانفي 2004	-وزارة التشغيل تضامن الوطني	-تسيير القروض المصغرة	- النساء بالمنازل - الحرفيين الصغار المستفيدين من الشبكة الاجتماعية - الشباب العاطلين عن العمل	-القروض المصغرة التي تتراوح قيمتها ما بين 50000 و 400000 دج.

المصدر: غالم عبد الله-حمزة فيشوش: إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (-المساهمات وأوجه القصور-)، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

معدل يتراوح بين 40 و 45% خلال السبعينيات). تم إنشاء حوالي 140.000 منصب عمل سنويا، خلال النصف الأول من الثمانينيات. وقد انجر عن هذا التطور انخفاض معتبر ومستمر لنسبة البطالة، حيث انتقلت من 33% سنة 1996 إلى 22% سنة 1977، ثم إلى 16% سنة 1985.

إن السياسة الخاصة بإنشاء عدد هائل من مناصب العمل في القطاع العمومي، إضافة إلى كونها أدت إلى تحقيق تراجع ملموس في نسبة البطالة، فقد نجم عنها أيضا ارتفاع في نسبة العمال الأجراء الدائمين في مجمل الوظائف، حيث أصبح الأجراء يمثلون نسبة 66,5% من مناصب الشغل سنة 1982،

ب. تطور وضعية التشغيل في الجزائر:

المرحلة الأولى: سياسة التشغيل من 1962-1985: لقد أدى ارتفاع نسبة الاستثمارات المنجزة في القطاع الاقتصادي العمومي، خلال السبعينيات والنصف الأول من عشرية الثمانينيات، إلى انخفاض مستمر لنسبة البطالة. كما انتشر الشغل بسرعة في القطاع العمومي، لاسيما في القطاع الصناعي وقطاع البناء والأشغال العمومية. حيث تم إنشاء 100.000 منصب شغل دائم في المتوسط سنويا، في الفترة الممتدة بين أواخر الستينيات وأواخر السبعينيات. وعلى الرغم من تباطؤ نسبة الاستثمار (33% مقابل

وذلك بتوفير 140.000 منصب شغل جديد سنويا. (يتشكل جزء منها من مناصب شغل مؤقتة) أي بمعدل زيادة سنوية قدرها 4,2%. ويتواجد قطاعا الإدارة والبناء والأشغال العمومية بمساهمتهما بنسبة 33% لكل منها، على رأس القطاعات التي توفر مناصب العمل، متبوعين بقطاع الخدمات بنسبة وبالإضافة إلى هذه الانعكاسات المباشرة على حركية إنشاء مناصب العمل وامتصاص البطالة، تجدر الإشارة أنه، خلال تلك الفترة، أعيد رسم مظهر سوق العمل بصفة جذرية، إلى جانب تغيير إشكالية الشغل. وبالفعل، وفي هذه الفترة بالذات، تم الحد من الهجرة، وتميزت بنية العمال ببعيد اجتماعي وثقافي جديد، أفرزته سياسة تعميم التعليم ومجانبة العلاج على وجه الخصوص. وقد سمح تسارع وتيرة إنشاء مناصب العمل بتراجع نسبة البطالة بأزيد من عشر نقاط على مدى عشر سنوات، على الرغم من الارتفاع المستمر لنسبة النمو الديمغرافي (حوالي 3% سنويا) وتزايد عدد العمال بنسبة 5% سنويا.

جدول رقم (02): تطور معدل البطالة خلال الفترة 1966-1966

1985

السنة	1966	1977	1982	1983	1984	1985
معدل البطالة %	32.9	22	16.3	13.28	8.7	9.7

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات، أطلع عليه بتاريخ 2010/11/19

24%، أما مساهمة قطاع الصناعة فهي أقل من 12% في حين سجل قطاع الفلاحة ركودا في توفير مناصب الشغل يستمر إلى يومنا هذا.

وخلال النصف الثاني من الثمانينيات، والموافق للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، تميز تطور الشغل بسلسلة من العوامل شملت عناصر الظرف الخارجي ("الصدمة النفطية" لسنة 1986 التي أدت إلى انخفاض كبير في الموارد المالية الخارجية) وعناصر أخرى مرتبطة بالسياسة الداخلية تهدف إلى إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية (وضع إطار مؤسسي لترقية استثمار القطاع الخاص الوطني، وسن قوانين خاصة باستقلالية المؤسسات العمومية). وخلال هذه المرحلة، أدى انخفاض نسبة الاستثمار إلى تسجيل نسبة نمو ضعيفة جدا تقدر بأقل من 1%، وانخفاض محسوس في عدد مناصب الشغل الجديدة (بمعدل 75.000 منصب شغل جديد سنويا خلال هذه المرحلة، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها 1,9%). ويؤثر هذا التوجه على مجمل القطاعات، باستثناء قطاع الفلاحة. وسجل قطاعا الصناعة والبناء والأشغال العمومية تراجعا كبيرا، وبذلك أصبح قطاع الإدارة الموفر الأول لمناصب الشغل بنسبة 56% من مجمل مناصب الشغل الجديدة. وخلال نفس المرحلة، ظهرت بوادر طرح مسألة الارتفاع المفرط لعدد عمال المؤسسات للنفاش، وشرع في تنفيذ

وقد تحقق هذا الانخفاض المحسوس لنسبة البطالة في ظروف تميزت:

- باحتلال القطاع العمومي الصدارة في إنشاء مناصب العمل.
- اضطلاع الصناعة بدور المحرك.
- بروز العمل النسوي.

المرحلة الثانية: سياسة التشغيل 1985-1999

إن التطور المسجل خلال مرحلة المخططات الخماسية، أي في الثمانينيات، يختلف كثيرا عما كان عليه في المرحلة السابقة، وذلك على الرغم من أن هذه المرحلة عرفت مرحلتين فرعيتين متميزتين.

فخلال المخطط الخماسي الأول (1980 - 1984) ورغم التباطؤ في الاستثمار الذي لوحظ اعتبارا من سنة 1980، إلا أن العدد الهائل من البرامج السابقة الباقي إنجازها وتوجيه الاستثمارات الجديدة نحو قطاعات ذات مردودية ضعيفة (قطاعات اجتماعية، سكن، هياكل قاعدية اقتصادية) سمحت للتشغيل بتحقيق نمو كبير،

2 - تقرير المجلس الاقتصادي حول التنمية البشرية في الجزائر، الدورة العشرين، سنة 2001، ص 97.

-الأخذ في عين الاعتبار الحدود الأقصى التي يتيحها السقف الوطني للنفقات بمقتضى الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية. وقد سمح توافق هذه المقاييس بـ :

إعادة توازن التخصيصات المالية من حيث حصص مناصب الشغل التي تجسدت بخفض الفوارق بين الولايات، حيث تستفيد غالبية الولايات (31) منذ الآن من حصة تتراوح ما بين 1000 و1500 منصب عمل.

ضبط دورية ترخيص النفقات لمدة ستة أشهر (سداسية) عوض إثني عشرة شهرا (سنوية) وهذا لإجراء عملية إعادة التعديل السنوية للحصص المخصصة وفق معايير عديدة لا سيما المالية منها (نسبة استهلاك القروض، طلبات التمويل الإضافية).

بشكل عام، تأثر تطور حصص الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية لكل ولاية منذ سنة 1997 كثيرا بالقيود المالية الراجعة إلى تقليص الدولة النفقات المالية. وقد أصبح واضحا أن الحصص غير كافية لتلبية حاجيات كل ولاية. ويبين تطور عمليات الإدماج عبر الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية وعلى مستوى التمويل أثناء الفترة الممتدة من سنة 1997 إلى سنة 2001 وجود ثلاث توجهات أساسية:

*انخفاض عمليات الإدماج بنسبة 9,8 سنويا.

* ارتفاع حصة العنصر النسوي في إجمالي عمليات الإدماج التي انتقلت من 29,9% سنة 1997 إلى 41% سنة 1999 ثم 37,8% سنة 2001.

* انخفاض مستوى التمويل من 2,6 مليار دينار جزائري سنة 1997 إلى مليار دينار جزائري سنة 2000 ثم 2,4 مليار دينار جزائري سنة 2001³.

إجراءات تقليص عدد العمال. وفي ظل هذه الظروف، ازدادت البطالة تقاماً وأصبح من الضروري تسطير برامج خاصة للحد من انتشارها، لاسيما عند فئة الشباب التي تأثرت كثيرا.

وخلال عشرية التسعينيات التي تميزت بمرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق وضغوط اقتصادية كلية شديدة، ازدادت وضعية الشغل تقاماً عما كانت عليه في أواخر الثمانينيات، وبدل استفحال هذه الظاهرة عن أزمة اقتصادية حادة تمثلت في انخفاض عدد مناصب الشغل في القطاع العمومي التجاري وارتفاع مناصب الشغل الجديدة في الإدارة وقطاع الخدمات، إلى جانب انتشار القطاع غير الرسمي وتقشي البطالة التي مست حتى حاملي الشهادات الجامعية.

حيث تؤكد المعطيات الكمية المتاحة أن عدد المسرحين قد بلغ خلال الفترة 1994-1996، 300000 عامل(16)، فكانت النتيجة تقهقر سوق العمل، إلى جانب زيادة طلبات التشغيل حيث شهدت سنة 1997 زيادة تقدر بـ 163800 طلب جديد، في حين أن المناصب المتاحة لم تتعد 27934 منصبا أما التشغيل الفعلي فلم يتجاوز 24830 منصب عمل، لترتفع طلبات التشغيل سنة 1998 إلى 166299 طلب بينما التشغيل الفعلي يبلغ 26564 منصب عمل. إن هذه المعطيات تفيد بأن الاقتصاد الوطني لم يعد قادرا على خلق ربع الطلب الإضافي المتزايد، دون أن ننسى الطلب الإضافي ناجم عن النمو الديموغرافي المتزايد من سنة لأخرى، نتج عنه اختلال سوق العمل عبر عنه ارتفاع مستويات الطلب العمل مقابل انخفاض في عرض العمل.

لقد انطلق برنامج الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية في سنة 1990 واستمر حتى يومنا هذا، وهو غالبا ما يشكل الوسيلة الوحيدة لتشغيل الشباب لاسيما في المناطق المحرومة من البلاد. إن المرونة في تسيير هذا النوع من التشغيل الذي كرسه النصوص، من حيث اختيار المشاريع وطبيعة الأشغال ومدتها، جعل من هذا البرنامج الأداة الملائمة لتدعيم الجماعات المحلية في نشاطاتها لصيانة التجهيزات الجماعية والهياكل الاجتماعية وتأطير الحياة.

ولتحسين فعالية وإنصاف هذا الجهاز، سطرت إجراءات جديدة للتكفل بالنفقات المرتبطة بالوظائف المؤجرة بمبادرة محلية بمقتضى تعليمات المديرية العامة للخرينة رقم 31 الصادرة بتاريخ 26 أوت سنة 1996 ورقم 37 الصادرة بتاريخ 7 ديسمبر سنة 1996 التي اعتمدت مبدأ تحديد التخصيصات المالية إلى غاية سقف تحدده الوزارة المكلفة بالعمل عن كل ولاية على أساس معايير اقتصادية واجتماعية دقيقة. وبالتالي استبدل إجراء طلب الأموال الذي لجأ إليه مفوضي تشغيل الشباب بالولاية حتى سنة 1996 لتقديم حاجياتهم المالية، بألية جديدة تحدد دوريا مستوى النفقات التي توافق حصة مناصب العمل التي تصادق عليها كل ولاية.

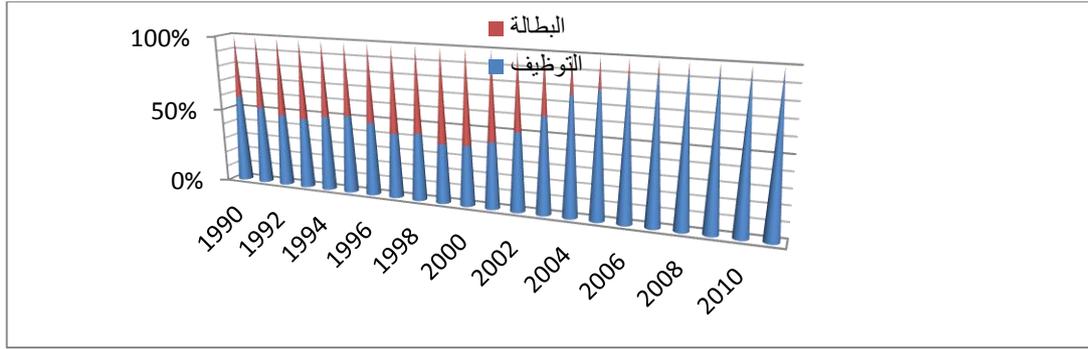
إن المقاييس المعتمدة لتحديد مستوى النفقات هي :

- الإبقاء والحفاظ على تشكيل الخارطة الوطنية للوظائف المؤجرة بمبادرة محلية المحصلة خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 1996، مع الحرص على تقليص الفوارق بين الولايات.

- تحليل الاستهلاك الفعلي للأموال التي توضع في خدمة مندوبي الولايات لتمويل برنامج الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 1996.

³ - تقرير المجلس الاقتصادي حول التنمية البشرية في الجزائر، مرجع سابق، ص 105.

الشكل رقم (02): تطور البطالة والتشغيل خلال الفترة 1990-2011



الجدول (03): وضعية عمليات الإدماج بواسطة الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية ومستوى التمويل

2001	2000	1999	1998	1997	
178,05	145,4	157,9	152,9	181,2	إجمالي عمليات الإدماج بالوظائف المؤجرة بمبادرة محلية
37,8	39,1	41	34,8	29,9	حصة الإدماج النسوي (%)
2,4	2	2,4	2,3	2,6	التمويل (بملايير الدينار الجزائري)

المصدر : وزارة العمل والتضامن الاجتماعي:جانفي 2000

بجملته من البرامج ممتدة على طول الفترة 2001 - 2014،
بدءاً من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001-
2004 ثم برنامج مكمل لدعم النمو للفترة 2005-2009 إلى
البرنامج الخماسي 2010-2014.
وهو ما ساهم في ارتفاع نسبة التشغيل إلى 212 022
منصب شغل سنة 2011 أي بنسبة زيادة قاربت 190000
منصب شغل تم استحداثه خلال الممتدة 2000-2011. كما
يوضحها الجدول الموالي:

ويظهر توزيع الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية كالتالي :

- الخدمات بنسبة 52% : إن هيمنة القطاع هي انعكاس عن
الحصة التي يحتلها السكان الحضرين الذين تزايد عددهم،
وهو عامل يساهم في نمو الخدمات.
- الإدارة بنسبة 23% : ويفسر ذلك بلجوء البلديات والدوائر
والولايات للوظائف المؤجرة بمبادرة محلية لتعويض العجز
في المناصب المالية.
- البناء والأشغال العمومية والسكن بنسبة 22% : ويفسر
ذلك بطبيعة الأشغال المعتمدة وصيانة الهياكل الاجتماعية
وتحسين إطار المعيشة.
- الفلاحة بنسبة 6% والصناعة بنسبة 2% : التي ليست من
أولويات الجماعات المحلية.
- إن التوزيع الجغرافي للوظائف المؤجرة بمبادرة محلية
في سنة 1998 كالتالي :
- الوسط : 35%
- الشرق : 31%
- الغرب : 20%
- الجنوب : 14%

المرحلة الثالثة: سياسة التشغيل 2000-2011: إن عودة
ارتفاع أسعار المحروقات إبتداءً من الثلاثي الأخير لسنة
1999 أضفى نوعاً من الراحة المالية تم استغلالها في بعث
النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها

الجدول (4): تطور البطالة والتشغيل خلال الفترة 1990-2011

السنة	عدد طلبات المقدمة	عدد عروض المقدمة	المناصب الممنوحة الدائمة	المناصب الممنوحة بصفة مؤقتة	المجموع
2000	100 919	24 489	3 014	19 165	22 179
2001	99 913	25 662	3 191	20 505	23 696
2002	147 914	31 358	3 647	23 400	27 047
2003	234 093	47 057	6 696	32 509	39 205
2004	570 736	73 311	11 689	45 357	57 046
2006	590 784	132 117	17 627	79 223	96 850
2007	749 678	168 950	19 307	106 334	125 641
2008	1 176 156	213 194	21 304	133 968	155 272
2009	963 016	235 606	21 286	157 598	178 884
2010	1 090 963	234 666	21 988	176 788	198 776

Source : Office National des statistiques N32 ;Edition 2003 ,P16

- Office National des statistiques N 35 ;Edition 2005 ,P17 .

- Office National des statistiques N40 ;Edition 2010 ,P19.

-Office National des statistiques N42 ;Edition 2012

تدارك التأخر في التنمية في كل مجالاتها وقطاعاتها والوصول إلى معدلات مرتفعة في النمو.

ونحن اليوم قد تجاوزنا نهاية هذه البرامج نجد أنفسنا أمام تساؤل يفرض نفسه والذي يتعلق: بمدى توافق الأهداف المسطرة مع النتائج المحققة بقطاع التشغيل، وما مدى فعالية ونجاح هذه السياسة أو إخفاقها؟.

على ضوء ما سبق سنحاول من خلال هذا العنصر تسليط القوى على التوجهات التنموية للقطاع الصحي في ظل هذه البرامج الاستثمارية تحليلا وتقييما وفق رؤية عميقة.

أ.برنامج دعم الانعاش الاقتصادي PSRE (2001-2004) الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دج (حوالي 7 ملايين دولار أمريكي) قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دج (أي ما يعادل 16 مليار دولار) بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا⁴.

1/أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية للبرنامج حددت فيما يلي⁵:

تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعض النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

تنشيط الطلب الكلي.

دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي

4- محمد مسعى: سياسة الإنعاش الاقتصادي و أثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد 10 سنة 2012، الجزائر، ص 47.

5- بوفليخ نبيل، آثار برنامج التنمية الاقتصادية على الموازنة العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، جامعة شلف، الجزائر 2004/2005 ص 104.

من خلال الجدول يتضح لنا مدى التطور الملحوظ في نسبة التشغيل بالجزائر وهو ما أدى إلى تقلص نسبة البطالة بالجزائر إلى ما يقارب 10% وذلك بعدما كانت النسبة تقارب 30% سنة 2000، أن هذا الانخفاض المسجل جاء نتيجة لجهود الحكومة وسعيها المتواصل إلى التقليل من حدة ظاهرة البطالة وهذا من خلال توفير ما لا يقل عن نسبة 40% من النشاطات المستحدثة مؤخرا.

كما بينت الإحصائيات التي تم إعدادها من طرف الديوان الوطني للإحصاء أن القطاعات التالية قد استحوذت على نسبة 56% من اليد العاملة و يتعلق الأمر بقطاع الخدمات، التجارة والإدارة، وقد كانت أضعف نسبة مسجلة بقطاع الصناعة بنسبة 12% (سنة 2011).

أما بنسبة لتطور نسبة التشغيل حسب الجنس فقد تم إحصاء أكثر من 8 038 منصب شغل بالنسبة للذكور (منها 50062 منصب شغل على مستوى المناطق الحضرية و2 976 على مستوى المناطق الريفية) و1 561 بالنسبة للإناث (منها 1235 منصب شغل على مستوى المناطق الحضرية).

رابعا، أبعاد تطبيق البرامج التنموية في القضاء على البطالة

يعتبر هدف القضاء على البطالة (تحقيق التشغيل الكامل) من أهم النقاط الحساسة الموضوعية على طاولة النقاش، والمبرمجة ضمن ميزانية الدولة، وما يستلزم من تخصيص للأموال العامة في سبيل صياغة برامج تشغيلية فعالة. وتعتبر الجزائر كحالة تستدعي النظر فيها من خلال إلقاء الضوء على توجهات سياسة الإنفاق العام في التقليل من ظاهرة البطالة، وهذا من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها بجملة من البرامج ممتدة على طول الفترة 2001 - 2014، بدءا من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001-2004 ثم برنامج مكمل لدعم النمو للفترة 2005-2009 إلى البرنامج الخماسي 2010-2014.

عرفت الجزائر منذ الاستقلال مخططات كثيرة على طريق التنمية تمثلت في برامج ومخططات عملاقة أنفقت فيها الدولة إمكانيات ومبالغ ضخمة، كان آخرها برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2011 إلى غاية سنة 2014، الذي خصصت له الدولة 432 مليار دولار، والذي كانت تصبو من خلاله إلى

3/ انعكاسات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) على قطاع التشغيل: لقد ساهمت الدولة بمجهود انفاقي كبير من خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي في القضاء على شبح البطالة، وكانت فترة الرخاء المالي التي يعرفها الاقتصاد الوطني بسبب الظروف الدولية والمحلية المساعدة، أدت بهذا البرنامج إلى تحقيق نتائج إيجابية بتخفيض معدل البطال.

لكن وبالرغم من ذلك يشير الخبراء إلى أن النتائج المحصل عليها في مجال التشغيل لم تكن عند الطموح المرغوب فيه إلا أن مستويات البطالة انخفضت من 23% سنة 2003 إلى 17.7% سنة 2004، (حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي) بعدما كانت 29% سنة 1999، حيث تم إنشاء 728500 منصب شغل من سنة 2001-2004 (فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي) منها 477500 منصب دائم بنسبة 63% و 271000 منصب مؤقت بنسبة 37%، وذلك راجع لارتفاع وتيرة الاستثمارات العمومية وهو ما تترجمه زيادة نفقات التجهيز حيث ارتفعت من 186.9 مليار دج سنة 1999 إلى 321.9 مليار دج سنة 2000 بنسبة مرتفعة تقدر ب 72.2%، وتضاعفت ما بين سنة 2000 و 2004 حيث انتقلت من 321.9 مليار دج إلى 698.4 مليار دج، حيث بلغت الاستثمارات المحلية خلال الفترة 1998-2001 بمتوسط 26.6% من PIB وارتفعت إلى 28.2% سنة 2002.

- كما حمل مخطط التنمية الريفية في طياته دعم الدولة للنشاط الفلاحي بمختلف الصيغ حيث بلغت عدد المستثمرات التي استفادت من دعم الدولة إلى 221730 مستثمرة، وبلغت مناصب الشغل حوالي 607686 منصب.

ب. البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC (2005) - 2009: قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايين دينار (114 مليار دولار) بما في ذلك المخصصات السابقة

(1.216 مليار دج) ومختلف البرامج الإضافية لا سيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر ب 9680 مليار دج (حوالي 130 مليار دولار) بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الأخرى⁸.

1/ أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو: في ظل مسار الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) تعترم الحكومة تكييف مقاربتها قصد:

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تنم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- مواصلة تكييف الإدارة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي، سواءا تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية والحرص على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.

⁸ - محمد مسعى، سياسة الانتعاش الاقتصادي وأثرها على النمو (مرجع سابق)، ص 148.

المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

• اختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز⁶.

إن هذه الأهداف تدخل ضمن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة وعدم التوازن الجهوي خاصة من حيث الخدمات العمومية (على غرار القطاع الصحي) من خلال تقوية التجهيزات والهياكل الاجتماعية للبلديات الأكثر فقرا وعزلة والذي يؤدي إلى رد الاعتبار لمفهوم الخدمة العمومية.

2/ القطاعات المستفيدة من البرنامج: إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له 525 مليار دج وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى كالري والنقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، حيث بلغ عدد المشاريع التي أدرجت ضمن هذا البرنامج ب 16023 مشروع موزعة كما في الجدول الموالي⁷:

الجدول (05): محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على

مختلف القطاعات

القطاع	عدد المشاريع
الري، الفلاحة و الصيد البحري	6312
السكن و العمران، الأشغال العمومية	4316
تربية و التكوين، التعليم و البحث العلمي	1369
هياكل قاعدية متباينة و ثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية و هياكل إدارية	982
اتصالات و صناعة	623
صحة، بيئة و نقل	653
الحماية الاجتماعية	223
الطاقة، دراسات ميدانية	200

المصدر: بوفليخ نبيل، آثار برنامج التنمية الاقتصادية على الموازنة العامة في الدول النامية، مرجع سابق، ص 04.

⁶ - زنوح يسمينة: إشكالية التنمية المستدامة بالجزائر، مذكرة ماجستير، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 179.

⁷ - بريش عبد القادر، معزز لقمان: أبعاد تطبيق البرامج التنموية على الاقتصاد الجزائري (فرض و تحديات)، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الرابع، حول رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري في ضوء خمسين سنة من التنمية، جامعة بشار، 04-05 مارس 2014، ص 11.

• مكافحة الاقتصاد الغير رسمي، من خلال سهر الحكومة على الحد من تداعياته على الاقتصاد الرسمي.

• عصرنة المنظومة المالية من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁹.

2. القطاعات المستفيدة من البرنامج: يركز برنامج دعم النمو على خمسة قطاعات رئيسية، وقد تم تقسيم النفقات المخصصة ضمن البرنامج بين هذه القطاعات وفقا لما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول (06): هيكل توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو على مختلف القطاعات خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة : مليار دج

النسبة من المجموع العام	حجم النفقات	القطاع
20.8 %	790.0	قطاع الخدمات العمومية الادارية
15.8 %	600.4	تطوير قطاع التنمية البشرية
22.7 %	862.6	تطوير قطاع الهياكل القاعدية
15.2 %	577.6	دعم القطاع الاقتصادي
25.5 %	969	تحسين ظروف الاسكان والاطار المعيشي
100 %	3800	المجموع العام

- القطاعات الاقتصادية ومساهمتها في التشغيل خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو

تساهم القطاعات الاقتصادية بدرجة متفاوتة في خلق مناصب الشغل، والتقليل من نسبة البطالة، وذلك وفق ما يبيئه الجدول الموالي

• تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة ولمنافسة الغير مشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية.

عمليا كان الهدف من البرنامج الذي يركز عن الاستثمار العمومي عصرنة الهياكل القاعدية وكان من المنتظر أن ينتهي في 2009، لكن عدد كبير من المشاريع التي يحتويها برنامج الإنعاش لم تنته بعد والكثير منها لا زال مجرد ورشات. وعن الأهداف المراد تحقيقها من خلال هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي يمكن إيجازها فيما يلي:

- الإصلاح في المجال الاقتصادي والمالي.
- تحسين مناخ الاستثمار مع سهر الحكومة على جلب المستثمرين الأجانب في إطار الشراكة.

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-

2009)، أبريل 2005، مجلس الأمة، ص 7.6

من خلال الجدول يتضح لنا مدى اهتمام الدولة في مواصلة جهود الإنعاش الاقتصادي وهذا من خلال التركيز على تحسين الإطار المعيشي للسكان وكذلك من خلال تطوير الهياكل القاعدية ومن ثم تحسين المرفق العام.

3/ انعكاسات برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-

2009) على قطاع التشغيل: عرفت وتيرة النفقات العمومية تزايدا ملحوظا خلال مشروع دعم النمو الاقتصادي فقد عرفت أكبر نسبة زيادة سنة 2006 بـ 79.7% عن سنة 2005، وتضاعفت أكثر من ثلاث مرات ما بين 2005 و 2009، بسبب كثافة المشاريع الاستثمارية المبرمجة في هذه الفترة، وهذا ما كان له وقع على مجال التشغيل بحيث انخفضت نسبة البطالة إلى 15.3% سنة 2005 و 12% سنة 2009.

⁹- بلال بوجمة: تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-

2014)، (مرجع سابق)، ص 04

الجدول(7): عدد ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في خلق مناصب الشغل

القطاع	فلاحة	الصناعة	البناء و أشغال عمومية	تجارة و خدمات	المجموع
2001	1312069	861119	650012	3405572	6228772
2003	1412340	804152	799914	3667650	6684056
2004	1617125	1060785	967568	4152934	7798412
2005	1380520	1058835	1212022	4392844	8044220
2006	1609633	1263591	1257703	4737877	8868804
2007	1170897	1027817	1523610	4871918	8594243

Source:ONS

فيها سنة 2001 في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة.

1/ أهداف برنامج التنمية الخماسي (2010-2014): تعكس قيمة الاستثمارات العمومية للبرنامج الخماسي (2010-2014) - 21.214 مليار دج إرادة السلطات العمومية في المحافظة على هذه الديناميكية التي تشمل جميع القطاعات من خلال تحديد مجموعة من الأهداف التي من المنتظر تحقيقها والتي تتمثل فيما يلي:

- استكمال المشاريع الكبرى في البرنامج الخماسي 2009/2005 وعلى الخصوص قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج (أي ما يعادل 130 مليار دولار).
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.
- تشجيع إنشاء مناصب شغل من خلال الإجماع المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.
- استحداث ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس للبرنامج.
- تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم وتعميم استعمال الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم والمرافق العمومية.

2/ انعكاسات برنامج تنمية الخماسي (2010-2014) على قطاع التشغيل :

ويسمى برنامج توظيف النمو الاقتصادي، خصصت له مبالغ مالية إجمالية 21.214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي. كما خصص 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية في مجال التشغيل، ويدخل هذا البرنامج ضمن أهدافه إلى رسم واستحداث 3 ملايين منصب شغل في غضون سنة 2014، منها 1.500.000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل. وفي هذا الإطار، فإن برامج دعم استحداث مناصب الشغل ستستفيد من غلاف مالي قدره 350 مليار دينار جزائري لمراقبة الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث المنشآت الصغيرة وبرامج التشغيل.

ان هذه الجهود لدليل واضح على توجه الدولة نحو سياسة تنموية طموحة وبعث جديد لدور الدولة من خلال هذين البرنامجين. الذين كان لهما الأثر البالغ على معدل البطالة

من خلال الجدول أعلاه ترسم عدة ملاحظات أهمها:
- تذبذب كبير في خلق مناصب الشغل في قطاعات الفلاحة والصناعة، ويرجع ذلك للاقتصاديون إلى أن قطاع الفلاحة يعاني من نسبة نمو غير مستقرة نظرا لتأثره بعوامل خارجية كموسم الأمطار والجفاف، لذلك يبقى في حالة عدم الاستقرار، أما قطاع الصناعة في شقه العمومي هو الآخر يعرف نوعا من التقهقر في نسبة النمو بسبب انخفاض متواصل لإنتاجه من سنة لأخرى مع استثناء النشاطات المرتبطة بقطاع البناء و الأشغال العمومية وكان له تأثير سلبي على خلق مناصب الشغل.

- أما قطاع الأشغال العمومية الذي لم يساهم بدرجة كبيرة في خلق مناصب الشغل نظرا للمشاكل التي كان يتخبط فيها، إلا أنه استعاد حيويته من خلال ارتفاع معدل خلق مناصب الشغل إلى 12.4% سنة 2004 ليرتفع إلى 17.7% سنة 2007، بسبب تداعيات مشروع الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو. بينما قطاع الخدمات استحوذ على حصة الأسد في خلق مناصب الشغل التي وصلت أقصى نسبة لذلك 56% سنة 2007.

كما حمل مخطط التنمية الريفية في طياته دعم الدولة للنشاط الفلاحي حيث بلغت عدد المستثمرات التي استفادت من دعم الدولة إلى 221730 مستثمرة، وبلغت عدد مناصب الشغل التي تم خلقها خلال هذه المرحلة حوالي 607686 منصب. وعرفت هذه المرحلة اعتماد سياسة تشغيلية تركز على ما يلي:

- إحداث المرصد الوطني للتشغيل ومحاربة البطالة، لتنظيم عالم الشغل.
- الحفاظ على مناصب الشغل المحدثة والعمل على تنميتها.
- تدعيم أجهزة التشغيل المحدثة لمزيد من خلق لمناصب الشغل.
- ومواصلة من الدولة في سياستها التنموية عرفت وتيرة النفقات العمومية تزايد ملحوظ خلال مشروع دعم النمو الاقتصادي فقد عرفت أكبر نسبة زيادة سنة 2006 بـ 79.7% عن سنة 2005، وتضاعفت أكثر من ثلاث مرات ما بين 2005 و 2009، بسبب كثافة المشاريع الإستثمارية المبرمجة، وهذا ما كان له وقع على مجال التشغيل بحيث انخفضت نسبة البطالة إلى 15.3% سنة 2005 و 12% سنة 2009، و 9% سنة 2010.

ج. برنامج التنمية الخماسي (PCCE) (2010-2014): من أجل مواصلة المسار التي بادرت به الحكومة ابتداء من سنة 2001 إلى غاية 2009، فقد التزمت الحكومة على الأخذ بعاتقها مواصلة هذه الجهود تحت إطار برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، وعلى هذا الأساس فقد تطلبت هذه الخطوة جراً سياسية من قبل الحكومة من خلال تخصيص غلاف مالي ضخيم، لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع

بحلول عام 2020، وهذا التقدير هو أعلى بكثير من التقديرات التي ذكرت في تقرير البنك الدولي "2007" للوظائف المطلوب خلقها والتي قدرها بـ: 34 مليون فرصة عمل¹¹.

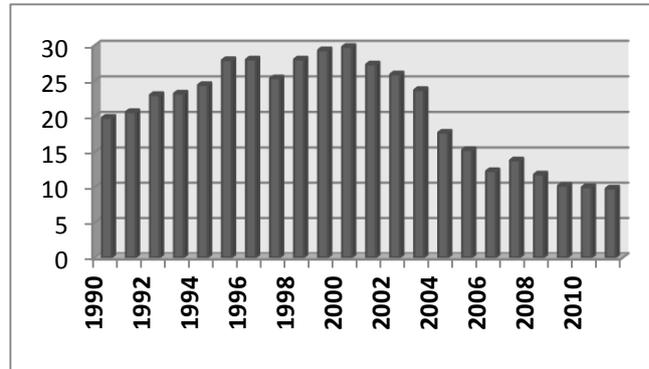
المراجع

- بن عزة محمد، البرامج التنموية وإشكالية تحقيق نمو اقتصادي وترقية سوق الشغل، في إطار الملتقى المولي، رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري، 4-5، 03/2014 ص 05
- تقرير المجلس الاقتصادي حول التنمية البشرية في الجزائر، الدورة العشرين، سنة 2001.
- محمد مسعى: سياسة الإنعاش الاقتصادي و أثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد 10 سنة 2012، الجزائر.
- بوفليح نبيل، آثار برنامج التنمية الاقتصادية على الموازنة العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، جامعة شلف، الجزائر 2005/2004.
- زونح يسمينة: إشكالية التنمية المستدامة بالجزائر، مذكرة ماجستير، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- بريش عبد القادر، معزز لقمان: أبعاد تطبيق البرامج التنموية على الاقتصاد الجزائري (فرص و تحديات)، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الرابع، حول رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري في ضوء خمسين سنة من التنمية، جامعة بشار، 04-05 مارس 2014.
- البيان الصادر عن إجتماع مجلس الوزراء و الخاص ببرنامج التنمية الخماسي 2010-2014، برئاسة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في 24 ماي 2010 ص 02.
- Jaque Muller et autres, économie manuel d'application, Paris :DUNOD, 3ème éd, 2002,p188
- غالم عبد الله-حمزة فيشوش: إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (-المساهمات وأوجه القصور-)، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2014.
- موقع الديوان الوطني للإحصائيات، أطلع عليه بتاريخ 2010/11/19.
- وزارة العمل والتضامن الاجتماعي: جانفي 2000 -Office National des statistiques N32 ;Edition 2003 ,P16,statistiques N 35 ;Edition 2005 .
- :N40 ;Edition 2010 ,P19.
- : N42 ;Edition 2012 ,P22 .

وبالتالي تراجع معدلات التوظيف بالقطاع الغير رسمي "10" مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (03) :طور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة

2010-1990



Source ; FMI. Algérie : Consultation de 2010 au titre de l'article IV — Rapport des services FMI. Note d'information au public sur l'examen ; du par le Conseil d'administration ; et déclaration de l'administrateur pour l'Algérie. Rapport, n° 11/39, mars 2011 P4.

بالنظر إلى المؤشرات المسجلة الآن، نرى بأن أثر هذه البرامج على قطاع التشغيل كان ضعيفا رغم الموارد المالية الضخمة الموظفة. مما يعكس أداء غير فعال بعيد على مستوى طموحات التنمية الشاملة المتوازنة والمستدامة إذن، أين يكمن الخلل: هل أخطأنا الرؤية منذ البداية؟ هل أخطأنا التوجه منذ الانطلاقة؟ هل أخفقنا في تحديد الأولويات؟

خاتمة

إن الجزائر ورغم معاناتها في ظل مرحلة التسعينيات بدءا بالتعديل الهيكلي، وتردي الوضع الأمني، وتفاقم ظاهرة البطالة وتأثيراتها الوخيمة على واقع المجتمع الجزائري، إلا أن الجزائر وبطاقاتها البشرية ومواردها المالية قادرة على تجاوز المشكلة، عن طريق النظرة الثاقبة لأسباب المشكلة والتسيير الجيد لها.

ومن خلال تتبعنا للجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال محاربة البطالة، فإنه يمكن اعتماد نقاط أساسية كخطة عمل لتحديد الأفق المستقبلية لسياسة التشغيل قصد الحد من زيادة البطالة كما يلي:

- 1- الاهتمام بمصادر تحقيق النمو الاقتصادي، والعمل على المحافظة على نمو الناتج المحلي بـ 5% فما فوق
 - 2- تسهيل الإجراءات الإدارية والتمويلية أمام الشباب بهدف خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة،
 - 3- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدوره الكبير في خلق مناصب الشغل.
 - 4- والتوجه نحو تنمية القطاع الفلاحي والصناعي، من أجل مزيد من خلق لمناصب الشغل.
- وكنتيجة توصلت الدراسة إلى أن التحدي الذي يواجه الجزائر يتمثل في توفير حوالي 51 مليون فرصة عمل جديدة

11 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة الدول العربية، تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية البشرية، ص 45 .

10-البيان الصادر عن إجتماع مجلس الوزراء و الخاص ببرنامج التنمية الحماسي 2010-2014، برئاسة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في 24 ماي 2010 ص 02.